

في حق الحسين للعدل سكرتير المحكمة للدورانية الحكومية

بمقتضى الفقرة الاولى للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٩/١٩٥٦

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٦

قانون مؤقت ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦

١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦) ويعمل به من بداية السنة المالية ١٩٥٦-١٩٥٧

٢ - تضاف النفقات التالية الى الجدول رقم (١) الملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦

رقم الفصل	عنوان الفصل	المبلغ دينار	الاجمال دينار
١/٦١	مشاريع الاعمار المدورة	٧١٢٥٠٨	٧١٢٥٠٨

٣ - تضاف الواردات التالية الى الجدول رقم (٢) الملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦

رقم الفصل	عنوان الفصل	المبلغ دينار	الاجمال دينار
١٢	قروض مشاريع الاعمار	٧١٢٥٠٨	٧١٢٥٠٨

٤ - تؤمن النفقات المصافة بموجب المادة الثانية من هذا القانون من الواردات المصافة بموجب المادة الثالثة منه .

٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٦/٩/١٨

الحسين بن طهول

رئيس الوزراء

ابراهيم هاشم

وزير المالية

بشاره غصيب

في حق الحسين للعدل سكرتير المحكمة للدورانية الحكومية

بمقتضى الفقرة الاولى للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٩/١٩٥٦

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٦

قانون مؤقت ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦

١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦) ويعمل به من بداية السنة المالية ١٩٥٦-١٩٥٧

٢ - تضاف النفقات التالية الى الجدول رقم (١) الملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦

رقم الفصل	عنوان الفصل	المبلغ دينار	الاجمال دينار
٤٤	وزارة الداخلية	٤٣٠٠٠	٤٣٠٠٠

٣ - تضاف الواردات التالية الى الجدول رقم (٢) الملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦

رقم الفصل	عنوان الفصل	المبلغ دينار	الاجمال دينار
٧	الواردات المتعاقلة	٤٣٠٠٠	٤٣٠٠٠

٤ - تؤمن النفقات المصافة بموجب المادة الثانية من هذا القانون من الواردات المصافة بموجب المادة الثالثة منه :

٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون :

١٩٥٦/٩/١٨

الحسين بن طهول

رئيس الوزراء

ابراهيم هاشم

وزير المالية

بشاره غصيب

قانون (الضريبة المضافة) رقم ١٧/١٩٥٦

بمقتضى الفقرة الأولى للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/١/١٩٥٦

نصادق... بمقتضى المادة ٣١ من الدستور... على القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده.

قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٦

قانون مؤقت، ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦

١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦) ويعمل به من بداية السنة المالية ١٩٥٦-١٩٥٧

٢ - تضاف النفقات التالية الى الجدول رقم (١) الملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦

رقم الفصل	عنوان الفصل	المبلغ دينار	الاحمال دينار
٦٠	وزارة الاشغال العامة - فوق العادة	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠

٣ - تخفيض النفقات التالية من الجدول رقم (١) الملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦

رقم الفصل	عنوان الفصل	المبلغ دينار	الاحمال دينار
١/٣١	وزارة الاشغال العامة (المتكررة)	٦٠٠٠	
٦٠	وزارة الاشغال العامة (فوق العادة)	٩٠٠٠	١٥٠٠٠

٤ - تؤمن النفقات المضافة بموجب المادة الثانية من هذا القانون من النفقات المنخفضة بموجب المادة الثالثة منه :

٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون :

١٩٥٦/٩/١٨

الحسين بن طهول

رئيس الوزراء
ابراهيم هاشم

وزير المالية
بشاره غصيب

قانون (الضريبة المضافة) رقم ١٧/١٩٥٦

بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (٤٤) من قانون المعارف العام رقم (٢٠) لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٩/١٩٥٦ .

تأمر بوضع النظام الآتي .

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦

نظام ضريبة المعارف المعدل

صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (٤٤) من قانون المعارف العام رقم (٢٠) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام ضريبة المعارف المعدل لسنة ١٩٥٦) ويقرأ مع نظام ضريبة المعارف رقم (١) لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالنظام الاصلي .

المادة ٢ - تلغى المادة الرابعة من النظام الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

٤ - تجبى ضريبة المعارف في المناطق البلدية بواسطة جباة تسميهم لجنة ضريبة المعارف وفقاً لقانون تحصيل

الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتدفع لحساب صندوق خاص يعرف بصندوق ضريبة

المعارف . وتجبى في القرى بواسطة جباة الضرائب الحكومية وتدفع لحساب الضريبة في مكاتب

الحكام الاداريين .

١٩٥٦/٩/١١

الحسين بن طهول

وزير الصحة
والشؤون الاجتماعية
جميل التوتولجي

وزير المالية والزراعة

بشاره غصيب

وزير الداخلية والدفاع

عمر مطر

رئيس الوزراء

ابراهيم هاشم

وزير الاشغال العامة
الورن النشاشيبي

وزير الخارجية والعدل

حوني عبد الحادي

وزير الانشاء والتعمير

يحيى داود

وزير الاقتصاد الوطني

سميد علاه الدين

نحو (حسين الشاذلي) رئيس (البنك الاردني للتمويل)

بمقتضى المادة (٤٣) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٩) لسنة ١٩٤٧

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٩/٦

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦

نظام الانتخاب المعدل

صادر بالاستناد الى المادة (٤٣) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٩ لسنة ١٩٤٧

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الانتخاب المعدل لسنة ١٩٥٦) ويقرأ مع نظام الانتخاب رقم ١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

المادة ٢ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٧) من النظام الاصلي بحذف عبارة « للجنة الاقتراع » التي وردت فيها بعد كلمة « مرفوقا » والاستعاضة عنها بالعبارة التالية : « من عضوين او اكثر من اعضاء لجنة الاقتراع » :

المادة ٣ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٢٠) من النظام الاصلي بحذف كلمة (الاقتراع) التي وردت فيها بعد كلمة (لجنة) والاستعاضة عنها بكلمة (الفرز) :

١٩٥٦/٩/٨

وزير الصحة والشؤون الاجتماعية جميل التوتنجي	وزير المالية والزراعة بشاره غصيب	وزير الداخلية والدفاع عمر مطر	المجلس بن طبول رئيس الوزراء ابراهيم هاشم
وزير الاشغال العامة انور النشاشيبي	وزير الخارجية والعدل عوني عبد الحادي	وزير الانشاء والتعمير والمواصلات مهمان داود	وزير الاقتصاد الوطني والتربية والتعليم سعيد علاء الدين

أمر

صادر بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من قانون جوازات السفر رقم (٥) لسنة ١٩٤٢

نحو (حسين الشاذلي) رئيس (البنك الاردني للتمويل)

بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من قانون جوازات السفر رقم (٥) لسنة ١٩٤٢

نأمر بما مر

بمقتضى المادة الثامنة من قانون جوازات السفر

رقم (٥) لسنة ١٩٤٢ بحيث يسمح لهم بالدخول الى المملكة الاردنية الهاشمية والخروج منها بموجب اية وثيقة تثبت الشخصية دونما حاجة لجوازات السفر شريطة المعاملة بالمثل على ان يكونوا من غير اليهود :

يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

١٩٥٦/٩/٤

المجلس بن طبول

رئيس الوزراء

ابراهيم هاشم

وزير الداخلية

عمر مطر

قرار رقم (١٣)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابة المؤرخ ١٩٥٦/٧/١٤ رقم ٤٦٠٨/٣٨٢/٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير نص الفقرة (ج) من البند الثاني من الجدول رقم (أ) المالحق بقانون رخص المهن رقم ١٤ لسنة ١٩٥٢ وبيان ما اذا كانت المحلات المتعددة التي يفتحها وكلاء الشركات المنصوص عليها في هذه الفقرة تخضع لذات الرسم الذي يتوجب على الوكلاء دفعه ام انها تخضع للرسم المفروض على المحال التجارية العادية :

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٥٦/٧/٩ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان الفقرة (ج) المطلوب تفسيرها تنص على ان وكلاء شركات النقل البري والبحري والجوي والتأمين والسيارات والزيوت المعدنية والمآكنات على اختلافها واحجار المطاحن واطارات السيارات وقطعها يدعون رسما قدره اربعون دينارا :

٢ - ان الفقرة (ج) (١) من المادة التاسعة من قانون رخص المهن تنص على انه اذا كان للشخص الواحد عدة محلات يتعاطى في كل منها البيع والشراء فيؤخذ رسم مستقل عن كل محل :

ومن هذا يتضح ان الرسم المنصوص عليه في الفقرة (ج) المطلوب تفسيرها انما يترتب فقط على وكلاء الشركات انفسهم . اما الاشخاص الذين يتوبون من هؤلاء الوكلاء لتصريف بضائع الشركات في محلات اخرى فلا يخضعون لهذا الرسم لانهم لا يعتبرون وكلاء عن الشركات بالمعنى المقصود في هذه الفقرة :

ولهذا فان تعدد المحلات التي يفتحها الوكلاء لغاية بيع اموال الشركات التي يملكونها لا يستلزم دفع الرسم ذاته عن كل محل ، وانما تكون هذه المحلات خاضعة لرسم الرخصة بوصفها محلات تجارية معدة للبيع والشراء بمقتضى البند الاخرى الخاصة بها :

هذا ما نقرره في تفسير الفقرة المشار اليها :

صدر ١٩٥٦/٩/٣

عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
مندوب وزارة المالية	وكيل وزارة الداخلية	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز
هو الدين الحفي	سعد جهمه	الياس خريكي	موسى الساكنه	علي سبار

هكذا من المأهول

قرار رقم (١٤)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٦/٧/٢٥ رقم ٤٧٧٣/١/٣٤٢/٢ . اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير نص الفقرة (أ) من المادة الثامنة من قانون ديوان المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢ وبيان ما اذا كانت هذه الفقرة تجيز لرئيس ديوان المحاسبة ان يطلب الى وزير المالية او من ينوب عنه استعمال صلاحية معقضى المادة (٥١) من قانون ضريبة الدخل رقم ١٢ لسنة ١٩٥٤ في ان يجري او يوعز باجراء تحقيقات جديدة بشأن اية اجراءات اتخذها مامور التقدير بموجب هذا القانون ام لا .

وبعد الاطلاع على الاستيضاح الموجه من رئيس ديوان المحاسبة الى دائرة ضريبة الدخل بتاريخ ١٩٥٥/١١/٣ وعلى كتابه الموجه لوزير المالية بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١١ وعلى كتاب مدير ضريبة الدخل الموجه لوزير المالية بتاريخ ١٩٥٦/٢/٥ وكتاب وزير المالية المرفوع لدولة رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٧/٢٢ وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢ رقم ٣١٨ وتديق النصوص القانونية تبين لنا .

١ - ان الفقرة (أ) من المادة ٨ من قانون ديوان المحاسبة تنص على ان ديوان المحاسبة يكون فيها يتلقى بالورادات محوولا عن التدقيق في تحقيقات الضرائب والرسوم وتموالت الهيئة للثبوت من ان تقديرها وتحقيقها قد تم وفقا للقوانين والانظمة المعمول بها .

٢ - ان المادة ٥٠ من قانون ضريبة الدخل تنص على انه يجوز لوزير المالية او من ينوب عنه خلال سنة التقدير او محال سنتين بعد انتهائها ان يطلب الضبط المتعلق باية اجراءات اتخذها مامور التقدير بموجب هذا القانون وان يجري او ان يوعز باجراء التحقيقات التي يستصوب اجراءها وان يصدر الاوامر التي يستصوبها بشأن تلك الاجراءات . . . (الخ) .

ومن هذا النص الاخير يتضح ان صلاحية وزير المالية او من ينوب عنه في طلب الضبط المتعلق باية اجراءات اتخذها مامور التقدير بموجب هذا القانون واجراء تحقيقات جديدة بشأنها هي صلاحية مطلقة له ان يقوم بها من تلقاء نفسه بناء على معلومات استقفاها هو بالذات او بالاستناد الى اي معلومات احيط بها علم من اي مصدر آخر . وحيث ان رئيس ديوان المحاسبة بمقتضى الفقرة المطلوب تفسيرها مسؤول عن التدقيق في تحقيقات الضرائب والرسوم والموالت المختلفة للثبوت من ان تقديرها وتحقيقها قد تم وفقا للقوانين والانظمة المعمول بها فان من واجبه اذا ما رأى ان هنالك اجماعا باحقوق الخويزة ناشئا عن اية اجراءات اتخذها مامور التقدير بموجب قوانين ضريبة الدخل ان يلفت نظر وزير المالية الى ذلك الاجحاف ليستعمل الوزير صلاحية المنصوص عليها في المادة (٥٠) المشار اليها اذا ما وجد اسبابا تبرر ذلك ، وهذا الاجراء من رئيس ديوان المحاسبة لا يعتبر تدخلا في قناعة مامور التقدير .

هذا ما تقرره في تفسير الفقرة (أ) من المادة ٨ المطلوب تفسيرها .

صدر ١٩٥٦/٩/٤

مندوب ديوان المالية	وكيل وزارة الداخلية	عضو محكمة التمييز	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
سعيد الدجاني	سعد جمعة	الباس خوري	موسى الساكت	علي مسبار

قرار رقم (١٦)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٦/٨/٢٩ رقم ٥٦٦٧/٤٨٤/٢ . اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير نص المادة التاسعة من قانون ديوان الموظفين المدنيين رقم ١١ لسنة ١٩٥٥ وبيان ما اذا كان من الضروري حضور كافة اعضاء اللجنة المنصوص عليها في هذه المادة ليكون انعقادها صحيحا وقراراتها قانونية ام انه يجوز انعقادها من اكثرية الاعضاء .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان المحاسبة المؤرخ ١٩٥٦/٨/٢٦ رقم ٣٧١٢/٥٩/٣٢ وتديق النصوص القانونية تبين ان المادة التاسعة المطالب تفسيرها تنص على مايلي (تؤلف لجنة انتقاء الموظفين من رئيس ديوان الموظفين ورئيس ديوان المحاسبة ومن عضوين ينتخبهما مجلس الوزراء من كبار موظفي الحكومة ، يضاف اليهم عضو من كبار موظفي الوزارات ذات العلاقة بالتعيين المطالب بتعيينه الوزير) .

ومن هذا يتضح ان واضع القانون اوجب تأليف اللجنة المشار من خمسة موظفين ولم ينص على جواز انعقادها من اقل من هذا العدد . وقد استقر الفقه الاداري على انه لا مكان للنظر في صحة تشكيل لجنة من اللجان او هيئة من الهيئات انشئت كضمانة لموظفين او لافراد طائفة بتعيين الرجوع الى النص التشريعي الذي اوجدها فان اختار هذا النص التشريعي اشخاصا بلواتهم او بوظائفهم لم يسكت عن التصريح بصحة الانعقاد عند تكامل عدد معين من الاعضاء فلا مناص عندئذ من حضور الاعضاء جميعا بحيث لو غاب احدهم لما صح الانعقاد .

لهذا وحيث ان النص المطلوب تفسيره قد اختار في تأليف اللجنة عددا معينا من الموظفين وسكت عن التصريح لجواز انعقادها من اقل من هذا العدد كما اسلفنا : فالتا نرى ان حضور جميع اعضاء اللجنة ضروري لصحة انعقادها وان اية قرارات تصدرها اللجنة دون ان تكون مشكلة على هذا الوجه لا تكون قانونية .

صدر ١٩٥٦/٩/١١

مندوب ديوان الموظفين	وكيل وزارة الداخلية	عضو محكمة التمييز	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
سعيد الدجاني	سعد جمعة	الباس خوري	موسى الساكت	علي مسبار

قرار رقم (١٨)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٦/٩/٢ رقم ٥٧٩٠/١/٤١٢/٢ . اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير البند (أ) من الفقرة الاولى من المادة السادسة من قانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٥٦ وبيان المعنى المقصود من عبارة (مارس طب الاسنان مدة خمسة عشر سنة على الاقل) الواردة في هذا البند وهل ان المدة التي يقضيها الشخص في عيادة احد اطباء الاسنان تعتبر ممارسة لطب الاسنان بالمعنى المذكور ام لا .